

غداة الاتفاق على الانسحاب من الخليل اختلط التوقع بالتمني والخوف بالأمل. كثيرون، بينهم رئيس جمهورية لبنان، عبروا عن تخوف دفين بأن يتحرر تنيهاو من "عقدة الخليل"، وبالتالي من التآنيب الدولي المتزايد له، فيندفع في عمليات عسكرية أو أمنية قد تستهدف لبنان وسوريا. وتبنى آخرون، بينهم ياسر عرفات بالضرورة، موقف المتفائل، وخصوصا من على شرفة الخليل التي سارع اليها غداة انسحاب العسكر الاسرائيلي من معظم احيائها ليرد مقتواته الوطنية المعروفة، بالاسم غزة والخليل اليوم والقدس بعد غد، وكأن الخليل نقطة تحول تدفع الاطراف المتنازعة مجددا نحو منطق التسويات المتدرجة. لكن معظم المنظرين في عملية التسوية الشديدة التعرج بقوا على تحفظ شبه عمومي، يتخونون لعجلة التفاوض ان تنطلق من جديد، لكنهم يقدرون ايضا صعوبة التقدم الحقيقي، ان لم تكن استتالته.

فالانسحاب الاسرائيلي من ثلاثة ارباع الخليل هو، في الحقيقة، تكملة لتاريخ سابق اكثر مما هو بشري بمرحلة جديدة. فالاتفاق الموقع في ايلول ١٩٩٥ تحول تدريجا ورقة رابحة في يد الفلسطينيين، في حال نفذ او في حال لم ينفذ. فان تم الانسحاب استطاع عرفات ان يقول ان جلاء الجيش الاسرائيلي عملية لم تتوقف ولن تتوقف قبل قيام الدولة الفلسطينية، مهما كانت اهمية الحرم الخليلي اساسية في نظر اسرائيل. والخليل، ثامن مدن الضفة، واكثرها احتضانا للتيار الاصولي ولناشط "حماس"، تشكل في هذا السياق المتفائل محطة رمزية مهمة، وخصوصا ان المستوطنين استطاعوا اختراق قلبها والسكن في وسطها، مما استطاعت نابلس او رام الله تجنبه.

لكن عدم تنفيذ الاتفاق الخاص بالخليل بدا في الاشمر الماضية اعظم فائدة للفلسطينيين من تنفيذه. وكان عرفات قد قبل بتأجيل التنفيذ بضعة اسابيع في تسامح مديوس مع بيريس وحزب "العمل" عشية الانتخابات. وبعد فوز "الليكوود" في انتخابات ايار الماضية اصبحت قضية الخليل قميص عثمان ممتازة استعملها الفلسطينيون لاعادة جمع الصفوف العربية من حولهم، وبصورة اكثر نجاحا، للضغط على اسرائيل بوصفها دولة لا تحترم توقيعها وتحاول التملص من اتفاقات سبق لها ان وافقت عليها. ولو كان رئيس الحكومة الاسرائيلية سياسيا منكما بالفعل، لكان استوعب بسرعة تدهور موقفه التفاوضي والاذى الذي لحق بصورته في التتمة في الصفحة ١٨ -

معدلة... ودروسها

- تمة المنشور في الصفحة (١) -

العالم ولكان سارع الى تنفيذ الاتفاق الخاص بالخليل، معتذرا عن ذلك امام ناخبه، بانه اتفاق وقعت عليه حكومة "العمل" باسم الدولة الاسرائيلية، ولا مناص له الا بتنفيذه.

لكن تنيهاو بدا اسير "جمهوراته" الكلامية، وتطرفه شبه العفوي، ومزايداته الطفولية، فاعتبر ان في امكانه التملص من تنفيذ التعهد بالانسحاب من الخليل او في اقل الاقل اعادة التفاوض على المدينة من الاساس كي يبرز للاسرائيليين كم هو قادر على استخراج ضمانات أمنية وتنازلات فلسطينية عجز "العمل" من قبله عن الحصول عليها.

لكن رئيس حكومة اسرائيل، رغم بعض التعديلات المتعلقة بالمدينة ورغم تأجيل اضافي في مسألة الانسحاب من المناطق الفلسطينية الريفية وحصوله على رسائل ضمانات من كريستوفر قبل تقاعده، بدا في وضع بالضرورة فاشل. فمجرد الانسحاب من معظم احياء المدينة كان يناقض ما وعد به ناخبه، تصريحيا او تلميحا، منذ اتفاق اوسلو، اي تجنب القيام باي تنازل يقلل من حظوظ قيام "اسرائيل الكبرى"، بما فيها الضفة الغربية وغزة طبعاً.

لذا بدا تنيهاو في حاجة الى الولايات المتحدة (والى الاردن في المرحلة الختامية) لمساعدته على حفظ ماء الوجه، اي على تنفيذ الاتفاق الخاص بالخليل مع اظهاره وكأنه نتيجة انتصار لا غبار عليه لقدراته التفاوضية. لكن انسحابه من الخليل كان في الواقع خروجاً مكلفاً من ورطة سياسية اصبحت تكاليفها مع الزمن تفوق سيئات الانسحاب بكثير. لذا علينا ان ندرك ان الاكثريّة الواضحة من وزراء "الليكوود" ومن نواب الكنيست ومن الرأي العام الاسرائيلي التي ايدت الانسحاب من الخليل تنقسم، في الواقع، فئتين مختلفتين تماما: فئة اولى تؤيد الانسحاب فعلاً، وتدفع بانجاهه التوصل الى تسوية تاريخية مع الفلسطينيين والعرب، مع الاستعداد لتقديم تنازلات حقيقية وحتى للقبول بقيام دولة فلسطينية، وهي فئة تراوح وفق الاستطلاعات المختلفة، بين ٢٥ و ٤٥ في المئة من الرأي العام الاسرائيلي. وفئة اخرى اقرب بكثير الى التشدد الليكودي وتعارض في العمق اي تنازل جديد في الضفة كما في الجولان، وصوتت في الغالب لمصلحة "الليكوود" في الانتخابات الاخيرة، ولكنها استوعبت ان عدم تنفيذ الاتفاق الخاص بالخليل اصبح اعظم ثمنا من الاحتفاظ بالسيطرة على كل المدينة، بالنظر للارتباك الذي اصاب القيادة الاسرائيلية، وللخلافات المتزايدة بين حكومة "الليكوود" وقادة المؤسسة العسكرية، وللضغط العربي والدولي المتزايد على اسرائيل، وللآثار السلبية المتراكمة على صورة اسرائيل القانونية كما على مصالحها التجارية، واساسا بسبب التخوف المتزايد من قيام انتفاضة فلسطينية جديدة.



وهذا هو بيت القصيد تماما: التخوف من انتفاضة جديدة. فمهما تفاقت عنتريات تنيهاو، فهو عاجز عن تناسي حقيقة مرة لقد فشلت اسرائيل في اهاء الانتفاضة الفلسطينية الاولى (١٩٨٧-١٩٩٣) من دون ان تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وان توقع اتفاق اوسلو معها، وهو اتفاق على علاته التي لا تحصى، يتجاوز باشواط ما كانت اسرائيل مستعدة للتنازل عنه لولا الانتفاضة. اما اليوم فان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تدرك تماما ان انتفاضة فلسطينية ثانية ستكون اكثر اذية، واصعب قمعا باشواط من الاولى.

ولا ريب ان جنرالات اسرائيل توقعوا طويلا امام الاحتفال الكبير بذكرى "المهندس" يحيى عياش، شهيد "حماس" الاكبر، في خان يونس اواخر العام الفائت. فابرز ما في الاحتفال لم تكن عشرات الالوف الخارجة لاستذكار الرجل، بقدر ما كانت صورة عرفات التي جرى الاحتفال في ظلها، كما ان اولئك الجنرالات يعرفون ان بين عشرات الالوف من الخلايله الذين خرجوا للترحيب بعرفات في زيارته الاولى لمدينتهم، الافا من محازبي "حماس" و"الجهاد الاسلامي" الذين لم يصوتوا له بل قاطعوا في الارجح انتخاباته. ويدرك جنرالات اسرائيل ايضا وايضا ان من واجهمهم في ايلول الماضي بعد انفجار قضية النفق المقدسي الشهير، لم يكونوا صبية الانتفاضة الاولى فحسب، بل كانوا ايضا ممثلي البورجوازية الفلسطينية التقليدية الذين كانوا مهمشين خلال تلك الانتفاضة، مثل افراد شرطة السلطة الفلسطينية القادمين حديثا الى القطاع والضفة.

ماذا تعني هذه الاحداث ان لم يكن نوعا من التوحيد الوطني الفلسطيني الضمني الحاصل تدريجيا مهما تجاوز رجال عرفات سلطاتهم، ومهما قسوا في اعمالهم القبيحة؟ فالشارع الفلسطيني الشديد التسييس يبدو اليوم متقدما في نظرته الى الواقع على رجال السلطة الوليدة كما على معارضيهما. فكلامه هادئ، ولكن اصراره على اقامة كيانه يبدو اليوم جماعيا، يتجاوز الاختلافات السياسية التقليدية كالجديدة، يدرك الفساد الضارب في صفوف السلطة الفلسطينية لكنه يعرف كيف يتجاوزها لما هو اهم، ويقدر دور عرفات فيما هو حاصل ولكنه يعلم ايضا ان هذه كلها مرحلة فحسب في صراع مرير طويل.

قد تكون السلطة الفلسطينية فشلت في انشاء اطار تنظيمي مثالي (اذ تبدو اليوم كأنها نظام من انظمة العرب المترهلة الكثيرة)، وقد تكون فشلت ايضا في تحقيق ما يصبو اليه الفلسطينيون من دولة سيادة ومن جمع للشثات، لكنها نجحت ولا ريب في تكوين اطار سياسي جامع يمثل ابناء الاراضي الفلسطينية المحتلة ويحركهم احيانا. وان علمت مسألة "النفق" الاسرائيليين شيئا، فهو ان اصرار الفلسطينيين على حقوقهم امسى اليوم اقوى تحديدا لانهم اعتقدوا في الاعوام القليلة الماضية انهم على قاب قوسين من الكيان المستقل، وان منعهم من الاقتراب من هذا الهدف سيجعلهم اكثر عنفا من اي وقت مضى، مما قالت قيادتهم المعترف بها او فعلت.

ويزداد التخوف من انتفاضة جديدة حدة بين قادة اسرائيل عندما ينظرون الى نسبة القتلى في المواجهات. فخلال الانتفاضة الاولى كان معدل القتلى بين الطرفين ثلاثة او اربعة اسرائيليين لكل مئة قتيل فلسطيني. لكن مواجهة الصيف الماضي، رغم انها "هبة" فحسب، قد ادت الى وقوع 70 قتيلا فلسطينيا و 15 قتيلا اسرائيليا. ذلك ان عشرات الالاف من قطع السلاح الشرعية او غير الشرعية، المتفق عليها في اوسلو او المتسربة سرا، قد عرفت في ما يبدو طريقا لها نحو الضفة والقطاع، مما يجعل اي انتفاضة جديدة اكثر دموية بالتأكيد من السابقة، كما ان بين مسؤولي الامن ورجال الشرطة من هم طويلو الباع في الحرب والنزاعات، من تل الزعتر الى صبرا وغيرهما من الاماكن.



لذا يبدو منطق التعامل الاسرائيلي مع الفلسطينيين محكوما بهاجس تجنب خطوات تنازلية اسرائيلية جديدة. من هنا الخطة الاسرائيلية الرامية الى عزل الفلسطينيين في نوع من البانتوستانات المنفصلة الواحدة عن الاخرى، والاملاح الفلسطينية المقابل على تعزيز وسائل التواصل والتبادل بين المدن والقرى في الضفة والقطاع. وفي الاشهر الماضية اسهم سوء التقدير الاسرائيلي في موضوع الخليل في تسهيل التعبئة الفلسطينية، بينما سيبقى الامر في كر وفر بين الطرفين، على الاقل حتى منتصف صيف 1998، اذ سيعمل الطرف الفلسطيني على انتزاع اكبر عدد من القرى الصغيرة لضمها الى "سلطته"، بينما ستسعى اسرائيل للاحتفاظ قدر الامكان بوجودها العسكري في غور الاردن وعلى مرتفعات التلال وعلى طول الطرقات الرئيسية. لكن امرا ضميا اساسيا هو قيد التحقيق وجوهره ان اي عملية فلسطينية جديدة قد تستتير ولا شك ردا اسرائيليا عنيفا قد يصل الى حد العقاب الجماعي. لكن الحكم الاسرائيلي سيكون عاجزا عن توظيف اي عملية فلسطينية ضده، لاعادة النظر في سيورة الكيان الفلسطيني. فقد يختلف المراقبون حول جدوى تلك العمليات في تسريع او تأخير تلك الصيرورة (وانا اميل لمقولة التسريع)، لكنهم يتفقون ولا شك ان ليس امام اسرائيل، فلسطينيا، الا ان تقدم المزيد والمزيد من التنازلات، مهما سعت الى تجزئتها او الى تأخيرها. هذا ما فهمه حزب "العمل" منذ فترة وما بدأ تنفيذها باستيعابه مرغما منذ انتخابه.

ماذا تعني هذه المعادلة لنا في لبنان (وسوريا)؟ انها تعني اولا ضرورة تجاوز الاحقاد القديمة للنظر في ما هو حاصل بعين موضوعية والكف عن اعطاء الدروس في الوطنية، وعن المزايدة في انتقاد الفلسطينيين سعيا لمكاسب سياسية بائخة. وهي تعني، ثانيا، التقن من ان نوعا من الانفصال الضمني، ولو غير الكامل، قد حصل منذ مدريد، بين جبهة التفاوض في الشرق (فلسطين والاردن) والشمال (لبنان وسوريا). والقول ان ما يحصل على احدى هاتين الجبهتين يؤثر بالضرورة على ما هو حاصل على الاخرى، قول يجانب الحقيقة اجمالا، وقد ينم عن تسرع في التحليل او عن مشاعر عروبية لا مكان لها على طاولة التفاوض.

فالمنطق الذي يحكم المسلك الاسرائيلي على الجبهة الفلسطينية (تجنب انتفاضة جديدة مع تقديم اقل قدر من التنازل) لا ينطبق على الجبهة الشمالية حيث منطلق اسرائيل هو التوصل الى حل اقليمي شامل يفتح امامها ابواب المنطقة بأسرها مع تجنب تقديم اكبر قدر من التنازلات على هضبة الجولان. لذا تتحكم في الاسرائيليين مشاعر متناقضة: فهم يأخذون على الفلسطينيين المبالغة في قربهم (حتى ان مليوننا منهم يحملون الجنسية الاسرائيلية، وعشرات الالاف منهم يعيشون في القدس ويتوالدون في عموم فلسطين بصورة مقلقة) بينما يأخذون على السوريين المبالغة في الابتعاد عنهم (وتأنفهم السير السريع على طرق التطبيع والتبادل). من هنا معادلة صعبة قوامها السعي للانفصال عن الفلسطينيين بأقل تكلفة، والاقتراب من سوريا بأقل التنازلات، وهي معادلة لا يبدو ان تنفيذها قد توصل بعد الى ايجاد وسائل تضمن تحقيقها.

غسان سلامة